السياسة الإسرائيلية نحو القرن الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي العربي وأمن منطقة البحر الأحمر

محمد عبد الجواد محمد
باحث ماجستير – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس
تحت إشراف
الأستاذ الدكتور
جمال سلامه علي
أستاذ العلوم السياسية وعميد الكلية
كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس
الدكتور
أحمد جلال محمود
مدرس العلوم السياسية
كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

الملخص :

تتشكل منطقة القرن الإفريقي جغرافيًا من امتدادات الأجزاء الواقعة غرب البحر الأحمر وخليج عدن بما يشبه "القرن" الذي يشمل أربع دول، هي الصومال وجيبوتي وإريتريا، وإثيوبيا أيضا رغم أنها لا تطل على شواطئ البحر الأحمر أو خليج عدن .وإلى جانب الجغرافيا، سياسيا واقتصاديا يمكن القول بأن منطقة القرن الإفريقي تشمل كينيا والسودان وأوغندا وجمهورية جنوب السودان، ومصر أيضا التي تقع شمال منطقة القرن الإفريقي وتمتلك ممر قناة السويس الذي يربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط .وتشكل المنطقة أهمية كبيرة لدول الخليج العربية التي تعد مضيق باب المندب الذي يصل خليج عدن بالبحر الأحمر ذا أهمية إستراتيجية سياسية وأمنية واقتصادية .ويتطلب إبحار السفن عبر البحر الأحمر المرور بعدد من المضائق والممرات البحرية القريبة من دول القرن الإفريقي في الطرف الجنوبي من البحر الأحمر .وعند مصب خليج العقبة تقع جزيرتا تيران وصنافير بين مصر والسعودية يفصل بينهما مضيق تيران الذي يُعد منفذ مهم لكلاً من إسرائيل والأردن إلى البحر الأحمر.وعلى الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر تقع كل من السعودية واليمن، وتشترك السعودية والأردن ومصر وإسرائيل في خليج العقبة شمال البحر الأحمر؛ بينما تقع

على ساحله الشرقي كل من مصر والسودان وإريتريا، وعند مدخله الجنوبي في خليج عدن تقع كل من الصومال وجمهورية أرض الصومال، غير المعترف بها رسميا.

يتناول هذا البحث موضوع السياسة الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي العربي وأمن منطقة حوض البحر الأحمر ، لما لهذه المنطقة من تأثير على السياسة الدولية والتوازنات الإقليمية لاسيما منذ اندلاع ثورات الربيع العربي.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي العربي وأمن منطقة البحر الأحمر، حيث استفادت إسرائيل من التغيرات الدولية والإقليمية المحيطة بالمنطقة وباتت تبحث عن دور إقليمي تكون فيه قوة عظمى، فإن الدراسة سوف تحلل السياسة الخارجية الإسرائيلية ودور التخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي والأمن القومي الإسرائيلي وتأثره على أمن القرن الإفريقي ومنطقة حوض البحر الأحمر. ويرمي البحث أيضاً إلى دراسة الأهداف التي تود السياسة الإسرائيلية تحقيقها في منطقة القرن الإفريقي والوسائل التي اتبعتها إسرائيل للوصول إلى أهدافها، وما حققته من تغلغل في دول المنطقة وزعزعة أمنها وأمن منطقة حوض البحر الأحمر واستقرارها لخدمة أهدافها.

يعتبر المنهج طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لاتساع مجال الدراسة يمكن الاعتماد على نوع من التكامل المنهاجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي ومنهجى القوة والمصلحة كأحد الأدوات التحليلية المهمة في المنهج الاستقرائي لاستخدامها في التعرف على كيف استطاعت إسرائيل توظيف قوتها في منطقة القرن الإفريقي لتحقيق مصلحتها القومية؟ وهل العلاقات في مرحلتها الراهنة لتحقيق المصالح الإسرائيلية، وللإجابة على التساؤلات بعد عرض مشكلة الدراسة.

Abstract:

The Horn of Africa is geographically composed of extensions of parts of the west of the Red Sea and the Gulf of Aden, similar to the "Horn", which includes four countries, namely, Somalia, Djibouti, Eritrea, and Ethiopia, although it does not overlook the shores of the Red Sea or the Gulf of Aden. In addition to geography, both politically and economically, the Horn of Africa includes Kenya, Sudan, Uganda, the Republic of South Sudan, and Egypt, which lies to the north of the Horn of Africa and owns the Suez Canal corridor linking the Red Sea to the Mediterranean.

The region is of great importance to the Gulf Arab states, which are the Strait of Bab Al-Mandab, which connects the Gulf of Aden to the Red Sea of strategic political, security and economic importance. Sailing ships through the Red Sea requires passing through a number of straits and sea lanes close to the Horn of Africa at the southern end of the Red Sea.

At the area of the Gulf of Aqaba are the islands of "Tiran and Sanafir" between Egypt and Saudi Arabia, separated by the Strait of Tiran, which can be used to prevent Israel and Jordan from reaching the Red Sea. On the eastern shore of the Red Sea are Saudi Arabia and Yemen. Saudi Arabia, Jordan, Egypt and Israel share the Gulf of Aqaba in the north of the Red Sea. Out officially.

This paper aimed to study the Israeli strategy towards the Horn of Africa and its impact on the Arab national security and the security of the Red Sea basin in the period after 2011, because this period has an impact on international policy and regional balances, whereas, the world entered in the so-called new world order sovereignty of the United States of America since the outbreak of the deal of the century and the effects of the Arab Spring.

This paper also aims to study the Israeli strategy in the Horn of Africa and its impact on Arab national security and the security of the Red Sea region; Israeli and national security and its impact on the security of the Africa Horn and the Red Sea basin.

The paper also aims at studying the goals that the Israeli policy wants to achieve in the Horn of Africa and the means used by Israel to reach its goals, and the penetration achieved in the countries of the region and destabilize its security and the security and stability of the Red Sea basin to serve its objectives.

مقدمة:

القرن الإفريقي هو ذلك الجزء من اليابسة الواقع في شرق القارة الإفريقية غرب البحر الأحمر وخليج عدن ويحده المحيط الهندي جنوباً على شكل قرن ممتد في الخليج الهندي ومن هنا جاءت التسمية، وهو بهذا المفهوم يشمل أربع دول هي الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا، وأرى إضافة كينيا لهم لقربها منهم جغرافيا وللتداخل العرقي الإثني وتشابه البيئة.

يرتبط أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي بشكل مباشر بالأمن الخليجي عموما وأمن المملكة العربية السعودية واليمن تحديدا بشكل مباشر، بحيث أن ما يمكن أن يحدث من فوضى أو حالة من عدم الاستقرار الأمني في عموم دول القرن الإفريقي يمكن أن تكون له تداعيات مباشرة على الدول المشاطئة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، السعودية تحديدا، وعلى أمن واستقرار دول خليج عدن، اليمن التي يرتبط أمنها الداخلي بأمن السعودية .وعلى الرغم من أن إثيوبيا لا تطل على البحر الأحمر أو خليج عدن، إلا أن دورها الإقليمي والتنسيق معها يشكل ضرورة لتجنب أي احتمالات لصراعات مستقبلية إذا وجدت إثيوبيا ثمة ما يهدد مصالحها في منطقة البحر الأحمر التي تتخذ من جيبوتي ممرا للوصول إليه قبل إعادة علاقاتها مع إريتريا ليكون لها ممرا بريا آخر يصلها إلى البحر الأحمر .يمكن لإثيوبيا أن تشكل محورا لتنافس العديد من القوى الإقليمية، السعودية والإمارات، والقوى الدولية مثل الولايات المتحدة والصين وغيرهما. ويعدّ باب المندب الذي تشمله منطقة القرن الإفريقي جغرافيا، من أهم مناطق بسط النفوذ للدول الخليجية. وتمر عبر باب المندب منتجات الطاقة المصدرة إلى الدول الأوروبية .مضيق باب المندب، وهو ممر بحري ضيق يربط البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب تتوسطه جزيرة ميون (بروم) اليمنية التي تفصل المضيق إلى قناتين شرقية وغربية،والتي يبلغ عرضها نحو ٢١ كيلومترا تمر عبرها معظم حركة الشحن البحري في المضيق الذي يبلغ عرضه في أضيق نقطة بين اليمن وجيبوتي نحو ٢٩ كيلومترا .وتبلغ حجم التجارة العالمية عبر مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن ما لا يقل عن ٢٠ في المائة بمبالغ تصل إلى ٧٠٠ مليار دولار سنويا بين قارتي آسيا وأوروبا، وبالعكس، عبر البحر الأحمر مرورا بقناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط ومن ثم إلى الدول الأوروبية، ما يجعل العبور من هذا الممر هو الأدنى تكلفة بالنسبة للصين وبقية الدول الآسيوية .وقد اكتسب مضيق باب المندب أهمية مضافة تتعلق بالأمن القومي لكل من اليمن ودول التحالف العربي بقيادة السعودية التي تخوض حربا في اليمن ضد جماعة

الحوثي، والتي ينظر إليها على أنها الذراع الإيراني الأكثر خطرا على الأمن القومي لدول الخليج العربية واليمن.

أهمية القرن الإفريقى فى الإستراتيجية الإقليمية والدولية :

تعتبر منطقة القرن الأفريقي واحدة من المناطق الإستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوسياسى للعالم. فقد استحوذت طيلة التاريخ القديم والحديث على أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية، علاوة على امتلاكها لعوامل جذب داخلية، سواء بفعل مواردها الطبيعية أو بسبب ما يتفاعل بها من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية مختلفة، شأنها شأن جميع المناطق الإستراتيجية الهامة. وهي تعد أكثر اتساعا وأشد تأثيرا عنها من الناحية الجغرافية. ذلك أنها على الصعيد الجغرافي تضم فقط كلا من الصومال وأثيوبيا وأرتيريا وجيبوتي، أما على المستوى الجيوسياسى، فإن المنطقة تشمل أيضا العديد من الدول والقوى التي تتفاعل وتتبادل علاقات التأثر والتأثير فيما بينها، مما يجعل منطقة القرن الأفريقي جيوسياسياً يضم مساحة هائلة من الدول التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد من الداخل حتى حدود أثيوبيا وكينيا والسودان والصومال.

وعلى هذا الأساس، فإن منطقة القرن الأفريقي تستمد قدرا من الأهمية من قيمتها الإستراتيجية من ارتباطها الوثيق بالبحر الأحمر، والذي يعتبر بدوره من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم، لاسيما باعتباره حلقة الوصل بين الشرق والغرب.

مفهوم القرن الإفريقي:

مفهوم القرن في اللغة: القرن للثور وغيره والقرن أيضًا الخصلة من الشعر والقرن مائة سنة، والقرن مثلك في السن، والقرن قرن الهودج، والقرن جانب الرأس وقرن الشمس أعلاها وأول ما يبدو منها في الطلوع [1]. والقرن الأفريقي هو تلك المساحات التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا المطل على

خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر والممتدة إلى الداخل حتى حدود أثيوبيا والصومال حيث كانتا الدولتين اللتين تتمتعان بشكل ومضمون الدولة.

والقرن الأفريقي هو أيضاً مصطلح جغرافي وسياسي يعتبر حديثًا نسبيًا، ونتيجة لتداخلات الحدود والشعوب فيما بينها أصبح مفهوم القرن الأفريقي السياسي يشمل عددًا من دول شرق أفريقية وهي الصومال واريتريا، وأثيوبيا، كينيا، السودان، وجيبوتي، إلا أن الجغرافيين ومعهم الانتروبولوجيين يقصدون بالقرن الأفريقي أساسًا الأراضي التي يسكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في الصومال أو أثيوبيا أو كينيا. ويشغل القرن الأفريقي خطوط العرض الممتدة من خط ١٢ درجة شمالاً إلى ٣ درجة جنوب خط الاستواء ويبلغ نحو الداخل تلال شوا وبلاد لجالا الواقعة جنوبها وإقليم هرر وشرق بحيرة رودلف ويسير مع الحد الجنوبي الغربي لبلاد الصومال إلى الغرب في بعض الأجزاء من خط الطول ٤٠ درجة شرقًا مغطيًا بذلك مساحة تقرب من ٣٠٠.٠٠٠ ميل مربع [٢].

ماهية وأهمية القرن الأفريقي:

تنبع أهمية موقع القرن الإفريقي أيضاً من عدة نواح:

- أهمية الموقع الجغرافي:

جاء التكالب الدولي على هذه المنطقة في المقام الأول بسبب موقعها المتميز على الخريطة الجيوسياسية فهذه المنطقة تتمتع بمنافذ بحرية متميزة سواء كانت في البحر الأحمر أو بموقع خليج عدن والمحيط الهندي، وهي بهذا الوضع تعد أهم منفذ تجاري على مستوى العالم عن طريقه يتم نقل النفط الخليجي إلى دول العالم، كما أن هذا الموقع يتيح السيطرة على البحر الأحمر عن طريق التحكم في مضيق باب المندب. كذلك عن طريق هذه المنطقة يمكن السيطرة على حركة التجارة العالمية، فضلاً عن المرور الهام لأي تحركات عسكرية قادمة من أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الخليج والعكس. كما تمثل الأهمية الجغرافية للمنطقة لاتصالها جغرافيا بمنطقة حوض النيل ذات الأهمية الكبرى، واتصالها أيضاً بمناطق ودول الشرق والوسط الإفريقي،فهي المتحكمة بمنابع النيل لوجود منابع النيل في دولة

إثيوبيا. هذا الموقع الجغرافي للقرن الإفريقي يجعله يقع في منطقة ذات خصوصية كبيرة علي المستوى العالمي، حيث يربط بين ثلاث قارات "إفريقيا، وآسيا، وأوربا"، كذلك حدوده الممتدة لمسافات طويلة سهلت من اتصاله مع جميع مناطق العالم.

- **الأهمية السياسية:**

تنتمي دولتان من دول القرن (الصومال وجيبوتي) إلى جامعة الدول العربية، والإتحاد الإفريقي، والدولة الثالثة (إريتريا) عضو في الإتحاد الإفريقي. وليس لأي من الدول الثلاث ثقل سياسي يتيح لأي منها تشكيل وزن متميز داخل القرن الإفريقي [٣]. تعتبر المنطقة منطقة نفوذ وتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، فإثيوبيا كونها أحد محاور القرن الإفريقي والقوة الناهضة به، والتي تملك أكبر قوة عسكرية تفتقد لأي منافذ بحرية على الممرات المائية وبالتالي فهي تعتبر القرن الإفريقي طوق نجاة لها وامتدادها البحري، وهي تتعمد التواجد العسكري في الصومال لضمان امتيازاتها برغم انقضاء الداعي لتواجدها، وتستفيد من ذلك بإبراز الهيمنة السياسية لها، وهذا أيضاً ينطبق على كينيا التي تتذرع بحماية حدودها ومحاربة الإرهاب الذي ضرب أراضيها منطلقاً من الصومال، من هذا المنطلق فإن هذه القوى تخفي مطامعها السياسية والإستراتيجية تحت غطاء عسكري وذريعة محاربة الإرهاب المتمثل في حركة الشباب الصومالية [٤]. أما التنافس الدولي بغرض الهيمنة السياسية فهو لم ينقطع عن المنطقة، قديماً وحديثاً، فأمريكا القوة العالمية تعد المنطقة منطقة نفوذ لها، غاية ما في الأمر هو ظهور لاعبين جدد مثل الصين وتركيا وإيران و دولة إسرائيل . [٥]

- **الأهمية الاقتصادية:**

تشير مؤشرات اقتصاد دول القرن الإفريقي إلى تراجع معدل النمو، وانخفاض إجمالي الناتج من الصناعة والزراعة، وهي صلب أي اقتصاد معتبر، مع تفاوت واضح بين الصادرات والواردات لهذه الدول، وارتفاع الدين العام الخارجي،

فضلاً عن الفساد الذي يسود معظم الدول الإفريقية، ومنها منطقة القرن الإفريقي، واعتماد هذه الدول في جزء رئيسي من دخلها القومي على الخدمات التي تقدم للغير [٦]. تعتبر دول القرن الأفريقي من أقل الدول على مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويؤكد على ذلك الوضع الاقتصادي المتردي والمؤشرات الأساسية التي تدل على ذلك، وهو الأمر الذي يجعلها في حاجة ماسة للمساعدة من جانب، وتقع تحت السيطرة من قبل القوى الخارجية من جانب آخر. وتكتسب منطقة القرن الأفريقي أهمية اقتصادية كبرى، نظراً لما تمتلكه من مقومات إستراتيجية أخرى غير تلك المرتبطة بالمياه في البحر الأحمر والمحيط الهندي، لما تحتويه المنطقة من موارد اقتصادية مختلفة، أهمها المياه، فالمنطقة تمثل الخزان الرئيسي الذي يزود مصر والسودان بالمياه الصالحة للشرب، ذلك أن نهر النيل يتبع في جزئه الأكبر لهذه المنطقة، إذ يمتد طول نهر النيل في أثيوبيا حوالي٨٥% من مياهه، ونظراً لمكانة هذا المورد الحيوي زاد الاهتمام به على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح يشكل محوراً مهما في التفاعلات الدولية، واحتل مواقع مهمة في المؤتمرات العالمية والإقليمية، التي من الممكن أن تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في مناطق كثيرة من العالم، خاصة في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، لسهولة التأثير على أحداثها من قبل القوى الدولية التي تجد في المنطقة مجالاً خصباً لممارسة جميع أنواع التأثير [٧].

كما تعاني دول منطقة القرن الإفريقي من فقر مدقع حيث تعتمد جلها على المساعدات الخارجية، فإريتريا تعد واحدة من أكثر دول العالم اعتماداً على المساعدات الخارجية. وكذلك الصومال، أما إثيوبيا فكانت تعتمد على المساعدات الخارجية وما زالت كما كانت تصنف من أفقر دول العالم، إلا إنها في السنوات الأخيرة شهدت نمواً اقتصادياً ملموساً يعد من أسرع معدلات النمو العالمية. أما جيبوتي فتسعى إلى الاستفادة الاقتصادية من موقعها الإستراتيجي على مضيق باب المندب عن طريق الاستثمار في اقتصاد الموانئ، وكذلك الامتيازات والتربح بالسماح بإنشاء قواعد عسكرية. وتجني جيبوتي نحو ربع مليار دولار سنوياً مقابل تأجير

أراضٍ لقواعد عسكرية، وتبلغ قيمة التأجير السنوية للصين مئة مليون، واليابان ما يقارب خمسة وثلاثين مليوناً، ولفرنسا القاعدة الأقدم نحو ثلاثين مليوناً، [٨]. مع أن المنطقة تمتلك ثروات طبيعية هائلة، ٢٢% من احتياطي الغاز والنفط في العالم، و٢٥% من احتياطي الذهب، و٨٠% من البلاتين، إضافة إلى نحو نصف احتياطي العالم من الألماس.. إلخ. وهي أيضاً تمتلك مقومات اقتصادية أخرى لا تملكها دول أخرى حيث تعد ممراً تجارياً رئيسياً لحركة التجارة الدولية، لاسيما عبر مضيق باب المندب، وتمثل حلقة الربط المائية بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، وطريق التجارة النفطية بين مناطق الاستخراج ومناطق الاستهلاك، لاسيما وأن نحو ٤٠% من تجارة النفط العالمية تعبر من مضيق باب المندب.

تشكل القارة الإفريقية أيضاً امتداداً حيوياً لجمهورية مصر العربية، وقد حرصت مصر على تنشيط العلاقات السياسية مع الدول الأفريقية على المستويات كافة، والاضطلاع بدور نشط في احتواء الأزمات الأفريقية قبل أن تتفاقم، وعودة دورها الدبلوماسي، والمشاركة في حل الأزمات، وتبادل المشروعات الاستثمارية والتنموية بين الجانبي، وتصل حجم استثمارات مصر في أفريقيا لما يقارب من ٩ مليارات دولار. وتمثل إريتريا الحليف الاستراتيجي الأكبر لمصر في منطقة القرن الأفريقي، كما أطلق عليها أحد المسئولين الإريتريين وصف الحليف المصري في القرن الأفريقي، وترى إريتريا أن مصر هي عمقها الاستراتيجي الشمالي، كما تعتبرها القاهرة عمقها الاستراتيجي الجنوبي، ويمكن أن يكون هناك استفادة اقتصادية لمصر من علاقاتها بإريتريا. [٩]

- **<u>الأهمية الإستراتيجية:</u>**

تستمد منطقة القرن الإفريقي أهميتها الإستراتيجية من الأهمية الجيوسياسية والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية. وتبرز الأهمية الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي، من خلال موقعها المتميز على خريطة العالم، حيث تسيطر على البحر الأحمر، وهو شريان بحري مهم يصل بين الشمال والجنوب، وكذلك تشرف المنطقة على مضيق باب المندب والمحيط الهندي، مما يجعلها عنصر جذب للقوى الكبرى،

كما أنها تمتاز بتعدد وتنوع ثرواتها، فضلاً عن أنها تمثل سوقاً واسعة لمنتجات الدول الكبرى، وكذلك تغطى الغابات مساحات كبيرة من دولها، وهي مصدر للثروة الخشبية، بالإضافة إلى غناها بالمعادن، مثل الذهب واليورانيوم والنحاس والقصدير والمنجنيز.

وتزداد الأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي، من خلال وجود ١٦٨ جزيرة داخل البحر الأحمر. هذه الجزر ما هي إلا قواعد متقدمة لسواحل الدول، مثل إريتريا وجيبوتي داخل المياه للمراقبة عن كثب، والاستطلاع البحري، مما يجعلها مطمعاً للدول الكبرى. ذلك لأن احتلالها أو مجرد فرض السيطرة عليها يعمل على تأمين المجرى الملاحي بالكامل، وإحكام السيطرة على المرور من خلاله. وإذا قارنا إجمالي عدد الجزر، ومساحة البحر الأحمر، سنجد أن الكثافة الجزرية للبحر الأحمر تبلغ ٢.١ جزيرة في كل ميل مربع من المسطح المائي، وهي كثافة مرتفعة تؤدي بلا شك إلى تعقيد المجرى الملاحي، وتزيد من إحكام سيطرة اليابس على الماء، بحسبان أن هذه البقع الجزرية ما هي إلا قواعد متقدمة للساحل داخل المياه.

وتحظى منطقة القرن الإفريقي دائماً بأهمية خاصة في إستراتيجيات تحقيق مصالح القوى الكبرى لتحقيق أهدافها في القارة، وإن اختلفت سبل وأدوات تحقيق أهدافها هناك، وفقاً لطبيعة متغيرات النظام العالمي، وواقع تطورات الأوضاع الإقليمية السائدة بالقارة، وارتباط بما تتمتع به منطقة القرن الإفريقي من موقع جغرافي وجيواستراتيجي يوفر الإشراف على المعابر التجارية الدولية. كما تقترب منطقة القرن الإفريقي من مناطق الصراع العربي الإسرائيلي، مما استدعى انتباه كل دول العالم لهذه المنطقة، بل وبدأت القوى الكبرى الفاعلة في التسابق ليجدوا موطئ قدم لها في المنطقة، وذلك لضمان تحييد تلك الدول في حالة نشوء أي صراع آخر يضر بمصلحة إسرائيل. ويهيئ مناخ الصراعات القبلية والعرقية، والحدودية، وتباين النظم السياسية، وعدم استقرار نظم الحكم المجال للتدخل الأجنبي، والتنافس والصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وكذلك القوى الإقليمية، مثل إيران وتركيا وإسرائيل.[١٠]

ونظراً للموقع الإستراتيجي لدول القرن الإفريقي بين الشرق والغرب، ووجود قناة السويس والبحر الأحمر، والخليج العربي، ومضيق باب المندب، تولدت الأهمية العسكرية والأمنية من منظور الدول الكبرى والإقليمية، حيث أنها تشرف على أهم الممرات والطرق الملاحية البحرية والعسكرية والتجارية على قدم المساواة، واللازمة لنقل النفط والبضائع التجارية والأسلحة، فضلاً عن التحركات العسكرية القادمة من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي، علاوة على الأهمية العسكرية الإستراتيجية من منظور القوى الكبرى، وذلك لقربها من مناطق وبؤر الصراع الدولي والإقليمي.

وبفضل اكتشاف البترول في الخليج والجزيرة وبفعل الاحتياج للطاقة في أوربا وأمريكا أصبح البحر الأحمر بكل مميزاته وخصائصه الجيوسياسية أخطر محاور الصراع الدولي وملتقى أهم نقاط التحكم الإستراتيجي باعتباره حامل البترول ومعبر التجارة الأساسية ومجال تدفق القوة العسكرية ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلنطي وبين المحيط الهندي والهادي ، وبهذه المميزات ارتبط البحر الأحمر بالقرن الأفريقي جنوبًا مثلما ارتبط بقناة السويس شمالاً ارتباطًا عضويًا ومصيريًا عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا فكل منهما له مميزاته الحاكمة وخصائصه المحددة حتى أصبحا معًا محط أنظار المخططين السياسيين والعسكريين وموضع اهتمام واضعي القرار السياسي ومحور صراعات معقدة بين القوى الدولية المتصارعة وكذلك القوى المحلية والإقليمية المتنافسة [١١].

- **الأهمية العسكرية:**

كانت منطقة القرن الإفريقي محل اهتمام من القوى الغربية، وميداناً لتصارعها وتنافسها، وكان لعدة دول استعمارية مناطق نفوذ ومستعمرات في هذه المنطقة. وبعد انحسار الاستعمار، ظلت دول المنطقة لعقود خارج تنافس أي قوى، بسبب ما شهدته من تخلف اقتصادي، وحروب أهلية، ومجاعات، وفوارق ثقافية بين السكان، فضلاً عن تفجر الصراعات الداخلية للسيطرة على مقادير الأمور في هذه الدول. وهذه الصراعات كانت تغذيها قوى خارجية، من منطلق استمرار ثقافة "فرق

تسُد" التي انتهجها الاستعمار عبر سنوات، مما أحدث شطراً بين القبائل إلى أقسام متناحرة، وأتاح الفرصة لتدخل أطراف خارجية واحتواء كل شطر منها حتى إجلاء الاستعمار. كما تطرق الكثير من الباحثين لموضوع التنافس العسكري الدولي والإقليمي في القرن الإفريقي، وكل منها كانت تبرز رؤية سواء في تأمين تدفق البترول من منابعه إلى أوروبا وأمريكا، أو ضمان سلامة محاور التجارة البحرية بين الشرق والغرب، أو تأمين الممر الإستراتيجي للقوات العسكرية لتنفيذ المهام المختلفة، وقد تزايد الاهتمام بالقرن الإفريقي مع تفاقم الفوضى على الساحل الصومالي، واستهدفها بالجماعات المتشددة، وقرصنة السفن العابرة، وهو ما مثل تهديداً جسيماً للتجارة المارة عبر هذه المنطقة. ثم زاد الاهتمام عقب تمرد الحوثيين في اليمن، ودعم إيران لهم، حيث وجدت دول القرن نفسها في دائرة اهتمام وتجاذب القوى الدولية والإقليمية وتنافسها على النفوذ بالمنطقة.

لذا أصبحت المنطقة جاذبة للقوى الدولية لعمل قواعد عسكرية بها، ووجدت الاستجابة من دول المنطقة الضعيفة والفقيرة نظير امتيازات تحصل عليها، ونظير دعم النظم السياسية بها.

فتسابقت دول مثل أمريكا وفرنسا صاحبة أقدم قاعدة عسكرية، والصين وتركيا، حتى اليابان التي لا تسعى لأي نفوذ سياسي غير حماية تجارتها الخارجية [١٢] ونستطيع أن نستعرض الوجود العسكري الدولي والإقليمي بصوره المختلفة في القرن الإفريقي وأهم القواعد العسكرية على النحو التالي :

فرنسا: ولها القاعدة العسكرية الأقدم وجوداً في جيبوتي. ورغم وجود الاستعمار الفرنسي فيها عام ١٨٥٠م، وحتى بعد الاستقلال، فإن الجيش الفرنسي لا يزال موجوداً فيها. وتمثل هذه القاعدة أهم القواعد الفرنسية في القارة الإفريقية، وهي إلى جانب تأمين حركة التجارة عبر باب المندب، توفر الحماية لجيبوتي من أي تهديدات خارجية. ومن المؤكد أنها كانت ركيزة لقوة الإتحاد الأوروبي البحرية التي وجدت بالمنطقة منذ عام ٢٠٠٨م لتنفيذ العملية أتلانتا حتى عام ٢٠١٢م بهدف ردع القراصنة في المنطقة المواجهة للساحل الصومالي، والذين نجحوا خلال عام ٢٠١١م

فـي احتجـاز ٣٢ سـفينة وأكثـر مـن ٧٠٠ رهينـة. ورغـم مغـادرة قـوة العمليـة أتلانتـا للمنطقة، فإن الإتحاد الأوروبي يعتمد على القاعدة الفرنسية في إمكان العودة العاجلة للمنطقة. وفـي التقدير أن هذه القاعدة يمكن أن تكون متاحـة لاستخدام قوات التحـالف "النـاتو" فـي هذا الاتجـاه. وتوجـد القوات الفرنسية بعائلاتها داخل القاعدة التـي تمثل مدينة متكاملة، ولا يوجد منافس لفرنسا في جيبوتي حتـى مع وجود القاعدة الأمريكية في "ليمونيير".

الولايـات المتحـدة الأمريكيـة: وقد بـدأت التفكيـر فـي إنشـاء قواعـد فـي منطقـة الشرق الأوسط بمفهومها الواسع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م حيث أقامت علاقات خاصة مع أثيوبيا التي انسلخت عنها إريتريا وحرمتها من المنافذ البحرية، ووضعتها في موقع الدولـة الحبيسة، وخلقت علاقات جيدة مع عمق القرن الإفريقي في أوغندا وكينيا والإسهام في الجهود الأمنية لمصلحة هذه الدول وتعزيز قدراتها العسكرية، فضلاً عن إنشاء قاعدة ليمونيير عام ٢٠٠٢م التي يعمل بها ما يزيد علـى ٢٠٠٠ جنـدي أمريكـي بخـلاف المـدنيين الأمـريكيين والعـاملين المحليين، حيث تمثل القاعدة مدينة متكاملـة الحياة، وتوجد بهـا القيـادة العسكرية الأمريكيـة فـي إفريقيـا أفريكوم (USA-AFRICOM) وهي المسئولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع كل دول القارة الإفريقية فيما عدا مصر، وقد تم تمديد بقاء هذه القاعدة الأميركيـة إلـى سنة ٢٠٢٥م بكلفة تناهز ٦٠ مليون دولار سنوياً.

الصين: التي شرعت مع بداية عام ٢٠١٦م في بناء قاعدة في جيبوتي، ولأول مـرة، ترسل الصـين عسكريين إلـى خـارج أراضـيها مـن خـلال اتفـاق يضـمن الوجـود العسكري الصيني في جيبوتي حتى عام ٢٠٢٦م بقوة قد تصل إلى عشرة آلاف جنـدي لتنفيـذ مهـام حفـظ السـلام فـي إفريقيـا وغـرب آسـيا، وللتعـاون العسـكري، والتـدريب المشترك، وحماية وإجلاء الرعايا الصينيين في الخـارج عند الضـرورة (نحـو مليون مواطن صيني)، إضافة إلى عمليات الإنقاذ الطارئـة وكذا تحمي هذه القاعدة التجـارة الصينية التي تمثل ما يقرب من ٣٠% من الحاويات التي تمر من باب المندب ، فضـلاً

عن تأمين الممرات البحرية الإستراتيجية. وتحوي هذه القاعدة مركز صيانة سفن، ومهبطاً للطائرات الهليكوبتر .

اليابان: وهي دولة ليست لها أي طموحات عسكرية في أي بقعة من العالم، ولكنها تسعى لتأمين مصالحها، ولذا كانت علاقاتها مع جيبوتي منذ السبعينيات. ومع ظهور القرصنة البحرية في مواجهة الساحل الصومالي، وجدت اليابان عسكرياً منذ عام ٢٠٠٩م بقاعدة صغيرة تقارب قاعدة ليمونيير الأمريكية من أجل التصدي لقرصنة السفن التي مارستها بعض فصائل الجماعات الصومالية. ومنذ عام ٢٠١١م تتمركز في هذه القاعدة فرقة تابعة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية.

إسرائيل: تسعى نظرية الأمن الإسرائيلي ألا يكون البحر الأحمر بحيرة عربية، ولذا سعت إسرائيل إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع كل من أثيوبيا وإريتريا. وتركز إسرائيل في شراكتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدعم نفوذها بالمنطقة على محاصرة الدول العربية، ورصد تحركاتها وحركة النفط، ومراقبة مضيق باب المندب جنوباً. كما تحاول إسرائيل التغلغل في جيوش المنطقة سواء بالتسليح أو التدريب أو بالخبرات الأمنية [١٣].

تركيا: افتتحت أكبر قاعدة عسكرية في عام ٢٠١٧م خارج حدودها واحتوت على ٢٠٠٠ مدرب من مقديشو، وسيتولى الأتراك تدريب عشرة آلاف جندي صومالي في القاعدة التي تكلفت ٥٠ مليون دولار. حيث تتواجد بغرض إيجاد موطئ قدم لها في منطقة القرن الإفريقي لتعزيز نفوذها في المنطقة. وتدير تركيا ميناء مقديشو لمدة عشرين عاماً من عام ٢٠١٤م، وتقدم مساعدات متعددة للصومال، بالإضافة لتشغيل القاعدة العسكرية مع إنشاء كلية عسكرية فيها.

إيران: تسعى إيران لوضع أقدام لها في باب المندب استكمالا للسيطرة على محور حركة النفط والتجارة من مضيق هرمز وصولاً إلى قناة السويس، وتبذل جهودها لبناء قاعدة في المنطقة ومركز تموين سفن، هذا بخلاف السعي لشركات اقتصادية. كما أن لإيران أهدافاً سياسية لكسر حاجز العزلة الذي يحيطها، والمشاركة في السيطرة على أهم الممرات المائية، وتوسيع العلاقات مع الدول الإفريقية، وكسب

تأييدها في المحافل الدولية. وهناك شكوك بأن إيران نجحت في إنشاء قاعدة عسكرية في ميناء عصب في إريتريا إلا إن السلطات الإريترية نفت وجود قواعد عسكرية إيرانية على أراضيها. وتتواجد قوات عسكرية إيرانية بالمنطقة وهي المجموعة ٤١ بحرية التابعة للجيش الإيراني، وهي تتكون من الفرقاطة اللوجستية «لافان»، والمدمرة «الشهيد الأدميرال نقدي»، وسفينة «تنب» للدعم اللوجستي، وتوجد من وقت لآخر ثلاث غواصات إيرانية من نوع «كيلو».

المملكة العربية السعودية: تراقب عن كثب المساعي الإيرانية للوجود على الطرف الغربي لمضيق باب المندب في دول القرن الإفريقي. لذا، فالسعي السعودي تجاه جيبوتي يتم عبر مسارات متعددة: اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، وعلى استحياء بصورة عسكرية، لضمان الوجود ضمن زمرة الدول الموجودة في موانيء القرن الإفريقي. وقد يكون للسعودية تاريخ إسلامي مشترك يزكي هذه العلاقة ويدفعها لتطور إيجابي، قد يسفر عن قاعدة عسكرية في جيبوتي، أو تستند في مهامها إلى قواعد الدول الأخرى الموجودة فعلاً بالمنطقة[١٤].

الإمارات العربية المتحدة: وافقت الصومال عام ٢٠١٧م على إنشاء قاعدة عسكرية إماراتية في ميناء بربرة شمال غرب الصومال، وقبلها حصلت شركة موانئ دبي على امتياز إدارة ميناء بربرة لمدة ثلاثين عاماً باستثمارات بلغت ٤٤٢ مليون دولار، وشاركت في تهيئة البنية التحتية للميناء، وتأمين طريق الشاحنات من بربرة إلى الحدود الأثيوبية. كما حصلت موانئ دبي عام ٢٠٠٠م على حق إدارة ميناء جيبوتي الذي يقع على مدخل البحر الأحمر. ومع إريتريا، تم توقيع عقد إيجار لاستخدام ميناء عصب ومطارها لمدة ثلاثين عاماً من عام ٢٠١٥م. ويساعد هذا الإمارات في مهامها ضمن قوات التحالف في اليمن. وعلى الجانب الشرقي لمضيق باب المندب، استأجرت الإمارات من اليمن أرخبيل جزيرة سوقطرة لمدة ٩٩ عاماً، وهو المقابل للقرن الإفريقي قرب خليج عدن.

الاتحاد الأوربي: تتمركز في جيبوتي قوة المهام المشتركة، التي شكلها الاتحاد الأوربي، والمعروفة بالعملية الأوربية لمكافحة القرصنة (أتلانتا)، بمشاركة ثماني

دول هي: ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، فرنسا، اليونان، هولندا، بريطانيا، السويد؛ بهدف تطويق جرائم القراصنة في مضيق باب المندب، ومراقبة حركة الملاحة.

مما سبق يتضح مدى الأهمية العسكرية للمنطقة، فهي بممراتها المائية وموقعها الجغرافي الفريد تستطيع أي قوة من خلالها بسط نفوذها على مناطق شتى كالجزيرة العربية ودول حوض النيل والسيطرة على البحر الأحمر وغلقه متى أرادت عن طريق مضيق باب المندب.

رؤية القوى الكبرى والإقليمية للوجود في القرن الإفريقي :

كانت منطقة القرن الإفريقي محل اهتمام من القوى الغربية، وميداناً لتصارعها وتنافسها، وكان لعدة دول استعمارية مناطق نفوذ ومستعمرات في هذه المنطقة. وبعد انحسار الاستعمار، ظلت دول المنطقة لعقود خارج تنافس أي قوى، بسبب ما شهدته من تخلف اقتصادي، وحروب أهلية، ومجاعات، وفوارق ثقافية بين السكان، فضلاً عن تفجر الصراعات الداخلية للسيطرة على مقادير الأمور في هذه الدول [١٥]. وهذه الصراعات كانت تغذيها قوى خارجية، من منطلق استمرار ثقافة "فرق تسُد" التي انتهجها الاستعمار عبر سنوات، مما أحدث شطراً بين القبائل إلى أقسام متناحرة، وأتاح الفرصة لتدخل أطراف خارجية واحتواء كل شطر منها حتى إجلاء الاستعمار [١٦]. وقد تزايد الاهتمام بالقرن الإفريقي مع تفاقم الفوضى على الساحل الصومالي، واستهدفها بالجماعات المتشددة، وقرصنة السفن العابرة، وهو ما مثل تهديداً جسيماً للتجارة المارة عبر هذه المنطقة. ثم زاد الاهتمام عقب تمرد الحوثيين في اليمن، ودعم إيران لهم، ومحاولتها الاستيلاء على اليمن لتطويق المملكة العربية السعودية. لذا، سارعت المملكة العربية السعودية لتشكيل تحالف عربي لقيادة الحرب في اليمن، والعمل على التوازي لإقامة قواعد في منطقة القرن الإفريقي، وتقديم مساعدات سخية لدوله. ووجدت دول القرن نفسها في دائرة اهتمام وتجاذب القوى الدولية والإقليمية وتنافسها على النفوذ بالمنطقة [١٧].

وتكتسب منطقة القرن الإفريقي من المعطيات السابقة أهمية خاصة للدول الكبرى، نظراً لموقعها الإستراتيجي، سواء كان الحديث عنها بمفهومها الجغرافي

الضيق الذي يضم الدول الثلاث (الصومال وجيبوتي، وإريتريا) أو بمعناها الجيوسياسي الواسع، حيث يدخل في هذا الإطار الدول ذات المصالح أو النزاعات مع دول القرن التقليدية. وبهذا، يتسع القرن ليشمل أثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا. وهذا المفهوم يدخل في إطار السياسة الأمريكية لإقامة نطاق يحمي مصالحها الإستراتيجية [١٨].

وقد تواكبت تلك الرؤية مع رغبة دول القرن الفقيرة في استثمار موقعها وموانئيها المطلة على باب المندب وخليج عدن لجلب مزيد من الأموال. وتفاقم ذلك الوضع مع غياب المستثمرين في هذه المنطقة، وشجع على كل هذا وجود الحكومات الهشة والضعيفة، أو غير المستندة إلى آليات شرعية في حكم البلاد.

موقع الدول العربية في ظل التدافع الدولي نحو منطقة القرن الإفريقي :

على الرغم من بؤر التوتر والصراع التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي من وقت لأخر إلا أنه من الممكن أن تلتقى المصالح القومية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر ودول القرن الإفريقي، فإن ما يحدث من تطورات متلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي في امتداداته الإفريقية ينذر بوجود تهديدات خطيرة لمنظومة الأمن القومي العربي، وذلك نتيجة الانفلات الأمني وانتشار التطرف وظاهرة القرصنة، والتي فتحت المنطقة أمام وجود عسكري دولي دائم يحد من حرية حركة الجوار العربي، وإنها ستؤثر يقيناً في أمن البحر الأحمر وتدفق مياه النيل إلى كل من السودان ومصر. فلقد تم انفصال جنوب السودان برعاية دولية وإفريقية وغياب عربي واضح، وتقوم أوغندا وبوروندي بعملية حفظ السلام في الصومال، كما باتت دول إفريقية كبرى مثل إثيوبيا وجنوب إفريقيا والسنغال من أبرز المؤيدين لجمهورية أرض الصومال داخل الاتحاد الإفريقي. ويبدو أن الولايات المتحدة والدول الغربية أضحت تفضل الحل الإفريقي على الحل العربي بالنسبة إلى مناطق التوتر والتأزم على خط التماس العربي الإفريقي. لذا فإن ما يحدث في منطقة القرن الإفريقي من تفاعلات وتجاذبات سيفضي لا محالة إلى إعادة تشكيله وصياغته من الناحية

الجيوإستراتيجية، حيث يعكس طبيعة التحالفات الإقليمية والدولية الجديدة، وإن هذا التغير سيكون معادياً للمد العربي في المنطقة [١٩].

كما أدى هذا الغياب إلى زيادة التغلغل الإسرائيلي والإيراني في المنطقة، الذي لم يقتصر على الشق الإفريقي؛ بل كان هناك تاريخ إسرائيلي من التغلغل في السودان وإثيوبيا واليمن في زمن حكم الإمام، أدى إلى أن استقر اليوم النفوذ الإسرائيلي في كينيا وإثيوبيا وأوغندا .فبالنسبة إلى إسرائيل، تُعدُّ منطقة القرن الإفريقي مسرحاً إستراتيجياً حيوياً في إدارة صراعها وعلاقاتها مع الدول العربية، ويهدف هذا التواجد إلى استمرار مصادر النزاع عبر دعم قوى التوتر في كل من الصومال والسودان (بشكل غير مباشر من خلال إريتريا)، ودعم علاقاتها بكل من إثيوبيا وكينيا وإريتريا، ضمن منظومة من المصالح الأمنية والعسكرية، لتأمين تواجدها الإستراتيجي في المنطقة، والذي يحمل أهدافاً عسكرية في المقام الأول. كما كانت مهمته هو الحصول على الاعتراف الدبلوماسي من جانب الدول الإفريقية، وذلك في إطار سعيها الدؤوب إلى تثبيت وضعها كدولة طبيعية في المجتمع الدولي، من خلال برامج المساعدات الخارجية، وتطوير التعاون الاقتصادي مع هذه الدول [٢٠]

دوافع الاهتمام الإسرائيلي بإفريقيا:

تعتبر إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، وتبلغ مساحتها ٣٠٢ مليون كم٢، أما عدد سكانها فيتجاوز المليار نسمة، وهم يبلغون ١٤.٨% من جملة سكان العالم، لذلك شكلت القارة الإفريقية أهمية بالغة بالنسبة لصانعي القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية بدايةً من عام ١٩٤٨، فلم يكن الاهتمام الإسرائيلي بإفريقيا نابعاً من العدم، بل تشكل بموجب ما تحظي به القارة الإفريقية من أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية لإسرائيل، والتي تتمثل في:

ـــ الأهمية الإستراتيجية:

سعت إسرائيل إلى بناء قاعدة إستراتيجية تحقق لها الهيمنة الإقليمية على محيطها الإفريقي باعتباره يمثل المجال الحيوي لوجودها، ففيما يتعلق بمنطقة حوض النيل اتبعت إسرائيل مبدأ (شد الأطراف) ، فاتجهت إلى التركيز على تحسين علاقاتها

مع دول حوض النيل لاسيما وأن الهيمنة والسيطرة على نهر النيل هو واحد من الأهداف الحيوية والتاريخية لإسرائيل [٢١]، حيث حرصت إسرائيل منذ الستينيات على تحقيق إستراتيجيتها تلك فقامت بتوقيع معاهدات مع كلٍ من (أثيوبيا، كينيا، رواندا، إفريقيا الوسطى، وتشاد) ، كما قامت بدعم الحركة الانفصالية في جنوب السودان، وإلى جانب البعد التاريخي لسعي إسرائيل للهيمنة على نهر النيل، هناك بعد أمني لاهتمام إسرائيل بالقارة الإفريقية حيث تهدف إلى تحقيق عدد من المصالح الإستراتيجية المتعلقة بتهديد أمنها القومي من قبل الدول العربية، وذلك من خلال اختراقها للحزام الجنوبي في مناطق التَماس العربية الإفريقية، مثل كينيا وأوغندا، فمينائيّ مومباسا في كينيا ودار السلام في تنزانيا يمثلان أهميةً كبرى بالنسبة لحركة التجارة الإسرائيلية المتجهة إلى الشرق الأقصى وجنوب أفريقيا [٢٢].

أما فيما يتعلق بمنطقة البحر الأحمر وشرق إفريقيا، فقد أولت إسرائيل اهتماماً خاصاً بتعزيز علاقاتها الثنائية والأمنية مع دول شرق إفريقيا، لاسيّما أثيوبيا وأوغندا وجيبوتي، حيث تهدف من خلال ذلك إلى منع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، كما أنها تحاول السيطرة على باب المندب الذي يعد منفذاً حيوياً لتحركات إسرائيل تجاه آسيا وإفريقيا وبالتالي السيطرة عليه يترتب عليها ضمان مصالحها الاقتصادية والتجارية، وفضلاً عما سبق، لإسرائيل أهداف تتعلق بمجالات أخرى مثل المجالات الإستخباراتية، ومجال صناعة الأسلحة، والدفاع عن مصالح حلفائها الغربيين وقواعدهم العسكرية في القارة، وعليه فإن الحسابات الأمنية والعسكرية لدى القادة الإسرائيليين تُبقي العلاقات مع القارة الإفريقية ذات أولوية خاصة، وهو ما يجعل التعاون العسكري، وعمليات التسليح التي تقدمها إسرائيل للدول الإفريقية حجر الزاوية في بنيان العلاقات المشتركة بينهما[٢٣].

ـ الأهمية السياسية:

كان الهدف السياسي الأول عند تأسيس دولة إسرائيل هو ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دولياً، والحصول على أقصى تأييد ممكن من الدول لسياساتها في المحافل الدولية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع

أكبر عدد ممكن من الدول الإفريقية من أجل ترسيخ مفهوم الوجود كدولة ذات سيادة، وكعضو فاعل في المجتمع الدولي، ولكن آنذاك كانت معظم الدول الإفريقية مستعمرة ومنشغلة بقضاياها الداخلية ومشكلاتها السياسية والاقتصادية، التي خلّفها الاستعمار، لذلك لم يكن لديها فكرة كاملة عن نوايا إسرائيل، إضافةً إلى ما روجته إسرائيل عن نفسها كدولةٍ مشابهةٍ لهم، وهكذا التقت المصالح الإسرائيلية مع ظروف الدول الأفريقية لتنسج العلاقات الإسرائيلية الإفريقية. ومن جانبٍ آخر تسعى إسرائيل إلى محاولة التأثير على السلوك التصويتي للدول الإفريقية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تأييد إسرائيل وخدمة مصالحها ودعم مركزها الدولي، كما تسعى إلى إضعاف التأييد الأفريقي للقضايا العربية وكسب تأييد الرأي العام الأفريقي لها، خاصةً في القضايا ذات العلاقة بالصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي يمكنه أن يُفقد العرب رصيداً كبيراً من التأييد الدولي لهم، بحكم الثقل التصويتي لدول القارة في المنظمات الدولية، فإسرائيل تدرك أهمية وثقل كتلة التصويت الإفريقية بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية، حيث تشكل حوالي ٣١-٣٢% من إجمالي أصوات أعضاء منظمة الأمم المتحدة[٢٤].

ـ الأهمية الاقتصادية:

تأتي الأهمية الاقتصادية الإفريقية بالنسبة لإسرائيل، بموجب عدة اعتبارات، لعل من أبرزها غناها بالثروات المعدنية والموارد الطبيعية، فهي تمتلك العديد من المعادن والمواد الخام الهامة مثل الماس والذهب والخشب والكاكاو والبُن والزيت، كما تنتج العديد من الدول الإفريقية مثل نيجيريا وأنجولا والجابون كميات كبيرة من النفط، فضلاً عن اكتشاف مصادر جديدة للنفط في منطقة خليج غينيا وشرق إفريقيا[٢٥]. لذلك تسعى إسرائيل إلى دعم مركزها الاقتصادي العالمي من خلال الاستفادة من علاقاتها مع الدول الإفريقية، فتقدم إسرائيل نفسها على أنها دولة صديقة ونموذج يحتذي به في مجال تطورها وقوتها الاقتصادية، وأنها تسعى إلى إحداث تغييرات إيجابية تجاه تنمية وتطوير الدول الإفريقية في محاولةٍ منها لترغيب الدول الإفريقية للتعاون معها وفتح المجال أمامها للتغلغل في المنطقة من البوابة الاقتصادية[٢٦].

في إطار ما سبق، تمكنت إسرائيل من خلال توطيد علاقتها بإفريقيا من توفير حاجاتها من مصادر المواد الأولية بأسعار رخيصة لدعم صناعاتها، فضلاً عن استغلالها كأسواق لتصدير منتجاتها، وهو ما حقق لها مردوداً ضخماً لاستثماراتها؛ فإفريقيا وفّرت لإسرائيل واحداً من أهم المواد الخام في الصناعات الإسرائيلية ألا وهو الماس، فإسرائيل تمتلك ثلاثة عشر شركة في حلف "أفريجروب" التجاري لتجارة الماس، كما أنها تسيطر على ٧٥% من مناجم الماس الموجودة في إفريقيا[٢٧].

ـ أهمية الجالية اليهودية في إفريقيا:

منحت الجالية اليهودية في إفريقيا دعماً كبيراً لإسرائيل، حيث تحتضن القارة الإفريقية عدداً من الجاليات اليهودية؛ لاسيما يهود (الفلاشا) في أثيوبيا، واليهود في جنوب إفريقيا وزيمبابوي وكينيا، وتستغل إسرائيل وجود تلك الجاليات في معالجة الضغط الديموجرافي في إسرائيل، وزيادة الكثافة السكانية فيها، كما أنها تقوم بتوظيف أبناء تلك الجالية لتحقيق مصالحها والتأثير على الأنظمة الإفريقية في المجالات المختلفة[٢٨]. وقد برز دوّر الجالية اليهودية في إفريقيا بصورة كبيرة، ففي جنوب إفريقيا تُعد الجالية اليهودية واحدة من أغنى الجاليات اليهودية في العالم ذات التأثير المباشر على الاقتصاد الإسرائيلي فهي تحتل المرتبة الثانية من مساهمة يهود الجاليات في خزانة الدولة الإسرائيلية بعد الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، بَيدَ أنه إذا أُخذ بعين الاعتبار حجم كلٍ من الجاليتين لوحظ أن نسبة تبرعات يهود جنوب إفريقيا وفقاً لعددهم تفوق في بعض السنوات تبرعات اليهود الأمريكيين[٢٩].

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الإفريقي

شكّل الموقع الجيوسياسي للبحر الأحمر - وكذلك مضيق باب المندب- أهمية إقليمية وعالمية كبرى، لذا حرصت القيادة الإسرائيلية منذ نشأة الدولة على الوصول إلى البحر الأحمر، والحصول على منفذ بحري على هذا البحر الذي يربط قارة إفريقيا بآسيا، كما ظلت سياسة إسرائيل في القرن الإفريقي امتدادًا لسياستها في البحر الأحمر، الرامية إلى منافسة الأهداف الإستراتيجية العربية [٣٠]، وإنشاء عمق إستراتيجي لها في هذه المنطقة، للحفاظ على أمنها، وضمان تحقيق مصالحها

وتطلعاتها للهيمنة؛ لذا سعت إسرائيل إلى توثيق علاقتها بدول القرن الإفريقي، ولاسيما إثيوبيا، وأيدت بل وساندت سيطرة إثيوبيا على اريتريا منذ عام ١٩٥٢م، عندما أعلن موشي ديان أن أمن إثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانة لإسرائيل، فكان لدى كلّ من إسرائيل وإثيوبيا خشية من تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية [٣١]. وقد تركزت الإستراتيجية الإسرائيلية في السيطرة على البحر الأحمر من خلال القرن الإفريقي في ثلاث نقاط:

أ- تدعيم قواتها المسلحة

ب- إنشاء علاقات مع إثيوبيا وتعزيزها

ج- استغلال جزر البحر الأحمر [٣٢]

تجدر الإشارة إلى أن أهمية البحر الأحمر الإستراتيجية لا تتوقف على كونه ممرًّا ملاحيًّا مهمًّا فقط، وإنما يضاف إلى ذلك كونه معبرًا رئيسًا لتصدير نفط الخليج إلى الأسواق العالمية، كما أنه المنفذ البحري الجنوبي لإسرائيل، والرابط الأساسي بين التجارة الراغبة في الوصول إلى ما بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وبحر العرب؛ لذا فمكانته كبيرة في مجال الجغرافيا السياسية والجغرافية الإستراتيجية، وقد برزت أهمية البحر الأحمر بشدة إبان أوقات الحروب والأزمات، كما اتضح ذلك في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حينما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية بالتعاون مع مصر، وبرزت أهميته كذلك إبان حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، وفي أثناء حشد القوى التي هاجمت العراق عام ٢٠٠٢م، حيث مرت عبره مختلف أنواع العتاد الحربي [٣٣].

الأمن القومي العربي :

ثمة تعريفات بالأمن القومي العربي. وقد يكون مناسباً أن نستند إلى تعريف ورد في دراسة أعدتها الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة (الرقم ٥٢١٥ في ١٩٩٢/٠٩/١٤م)، وجاء في نص التعريف، الذي لا يزال مشروعاً معروضاً على المجلس، ما يلي: الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية

القدرات والإمكانيات العربية في نختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الحسبان الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانيات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي. وبناء على هذا التعريف، فإن منطقة البحر الأحمر تدخل حكماً في إطاره، ويشكل أمنها جزءاً من الأمن القومي العربي، على الرغم من أن لأمن هذا البحر خصائص ينفرد بها، وأخطار يتعرض بها، قد تختلف نوعاً وحدة، عن الخصائص، والأخطار الخاصة بمناطق أخرى هي أجزاء من الأمن العربي. ونظراً إلى مفهوم الأمن القومي العربي يتألف من عدة عناصر تشكل بمجموعها وتآلفها وتناسقها وترابطها كلاً واحداً، فقد أصبح هذا المفهوم شاملاً شئون التنمية والاستقرار والاقتصاد والاجتماع والجغرافيا والسياسة والثقافة والعلم والتكنولوجيا والسلاح، أي أنه يمتد إلى مختلف مجالات الحياة وأنشطة الدول [٣٤].

وبغض النظر عن ماهية تقسيم مصادر تهدد الأمن القومي العربي، فإن ثمة إجماعاً على كلاً من إسرائيل وأطماع الدول الكبرى، وأطماع دول الجوار، تعدَ من أهم مصادر التهديد في البحر الأحمر. ويضاف إلى هذا أن بعض المصادر الداخلية، يمكن استغلالها أو إثارتها من قبل المصادر الخارجية السابقة. ويلاحظ أن ثمة توجهاً إلى الأمن المناطقي (أمن البحر الأحمر، أمن الخليج العربي، أمن المغرب العربي)، إضافة إلى الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً)، والأمن الإقليمي (الأمن القومي العربي). ومرد هذا إلى أن انتهاء الحرب الباردة، والمتغيرات التي طرأت على الوضع العالمي والعلاقات الدولية، لم تنه النزاعات والحروب، سواء الإقليمية أو المحلية أو الأهلية. وقد شهدت منطقة البحر الأحمر وما حولها ولا تزال، عدداً من أنواع هذه النزاعات والحروب.

وتتحدد منطقة أمن البحر الأحمر وفقاً لثلاثة معايير:

أ- المعيار الجغرافي: فالدول العربية المطلة على البحر الحمر، عندها ست دول (المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن اليمن، السودان وجيبوتي)، تجمع ما بينها روابط الجغرافيا والتاريخ واللغة والدين والحضارة والقربى. وتجاور هذه

الدول العربية الست دولتين، هما إسرائيل وإريتريا، اللتان أصبحتا ذو مصالح وإستراتيجيات خاصة بالبحر الأحمر.

ب- المعيار السياسي: تنتظم الدول العربية الست في إطار مؤسسة عربية هي جامعة الدول العربية. ويفترض أن تكون سياستها تجاه أمن البحر الأحمر موحدة أو متناسقة ضمن إطار المصالح القومية. في حين تسلك إسرائيل وإريتريا سياسات ليست بالضرورة، غير مضرة بالمصالح العربية، وإنما هي في أغلبها مضادة لتلك المصالح.

ج- معيار قوة المجموعة العربية: يندرج دفاع الدول العربية الست في إطار أحكام ميثاق جامعة الدول العربية (١٩٤٥/٠٣/٢٢) ومعاهدة الدفاع المشترك، دون النظر إلى مدى إعمال تلك الأحكام، وخاصة تلك المتعلقة بالدفاع العربي المشترك. وعلى الرغم من اعتبار أمن البحر الأحمر جزءاً من الأمن القومي العربي، لا يمكن القول إن هذا الحكم قد وجد مجالاً للتطبيق الواقعي، سوى في حالات نادرة، كمثل ما حدث في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، التي جسدت المفهوم الحركي الفاعل للأمن العربي، حينما أغلقت القوات البحرية المصرية البحر الأحمر من باب المندب، بمساعدة اليمن، واستعملت المملكة العربية السعودية وسائر الدول العربية المصدرة للبترول، النفط كسلاح في معركة تحرير الأراضي العربية من الاحتلال الإسرائيلي.

الأمن القومي لحوض البحر الأحمر :

يرتبط أمن البحر الحمر بالأمن القومي العربي ارتباط الجزء بالكل، ولهذا فإن أي مشروع للحفاظ على الأمن في البحر الأحمر يعني في الوقت نفسه تعزيز الأمن القومي العربي، كما يتضمن أيضاً الأمن القُطري لكل دولة عربية تطل على البحر الحمر. ويشغل البحر الحمر منزلة في قلب الوطن العربي، سواء في التاريخ أو الجغرافيا أو السياسة أو الاقتصاد، أو الحرب أو السلم، أو الإستراتيجية. ولما كان البحر الأحمر يقع في قلب العالم القديم (أوروبا وآسيا وأفريقيا)، ويمثل الشريان الذي يصل ما بين هذه القارات الثلاث، وهو ممر النفط من الخليج العربي إلى أوروبا، فإنه

يُشكل مع البحر المتوسط والخليج العربي كتلة إستراتيجية. وجوهر التوجه الإسرائيلي على البحر الأحمر، هو مد "برَ إسرائيل" بحراً حتى باب المندب، وتوسيع السيطرة على البحر الأحمر، ممراً وجُزراً ومضايق، قدر المستطاع، ونفي الطابع العربي عن البحر، والفيض في العلاقات ترسيخاً وتعميماً على الدول الإفريقية، وخاصة الشرقية منها، منعاً لأي احتمال لتوظيف تلك الدول في حزام الأمن العربي المواجه لإسرائيل، أو تحييداً لها على الأقل. ومن الملاحظ أن بؤر الصراعات والنزاعات في البحر الأحمر بدأت قي شماليه، أي في خليج العقبة ومضيق تيران وخليج السويس، لتمتد بعد ذلك إلى جنوبي البحر وما حوله. وقد تجسدت هذه البؤر في الحروب العربية الإسرائيلية، وفي القرن الإفريقي، وفي الحروب الأهلية في جنوبي السودان، وفي احتلال إريتريا لبعض الجزر اليمنية، وفي مواقع ووقائع أخرى [٣٥].

الصراع الإسرائيلي في البحر الأحمر :

وإذا أردنا أن ندرس العلاقة بين البحر الأحمر والقرن الإفريقي من جهة، وبين (نظرية الأمن) الإسرائيلية من جهة أخرى، فمن الواجب أولاً أن نؤكد أن إسرائيل ظلت تمارس هذا المرور السهل، حتى تأزمت الأمور في عام ١٩٦٧م بينها وبين الدول العربية، وحشدت مصر قواتها في سيناء وقامت بإغلاق مضايق تيران في ٢٢ مايو ١٩٦٧م في وجه إسرائيل وطلبت من قوات الطوارئ الدولية الانسحاب بعيداً عن الحدود الدولية لمصر، عقبها سارعت إسرائيل بشن حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧م.

كانت إحدى نتائج نكسة ١٩٦٧م أن عاودت إسرائيل احتلال سيناء حتى ارتكزت في غربها على قناة السويس، وارتكزت في جنوبها على شرم الشيخ، لتفتح مضايق تيران من جديد في وجه ملاحتها واتصالاتها الإستراتيجية مع الدول الأفرواسيوية. وفي كل هذه الخطوات فإن من الملاحظ أن إسرائيل وضعت مضايق تيران في خليج العقبة والبحر الأحمر، والوصول إلى المحيط الهندي بسلام للاتصال بآسيا وإفريقيا، وفك الحصار العربي عنها بكسر هذا الطوق الحديدي، وضعت كل ذلك ضمن (نظرية الأمن) الثابتة [٣٦].

ومنذ ذلك التاريخ بدأ التفكير العسكري الإسرائيلي يتجه هو الآخر جنوباً، حيث القرن الإفريقي وباب المندب. حيث نجحت إسرائيل في الحصول على تسهيلات عسكرية وبحرية في السواحل والجزر الإريترية المطلة على باب المندب والتي تحتلها أثيوبيا حينذاك، خاصة في مينائي عصب ومصوع وفي أرخبيل جزر دهلك، التي أقامت عليها إسرائيل تحت الغطاء الأثيوبي مراكز مراقبة واتصال وربما مجموعات عمل عسكرية محدودة، بالإضافة إلى تدعيم الطيران الإسرائيلي ليصل مدى قوته الضاربة حتى باب المندب إذا ما زود بالوقود في الجو.

وفي نفس الوقت نفذت إسرائيل إستراتيجية جديدة لبحريتها تعمل في عدة اتجاهات. ويضاف إلى ذلك أنها على المستوى الإستراتيجي ضاعفت من جهودها لتدعيم علاقاتها الوثيقة بأثيوبيا التي منحتها تسهيلات عسكرية وبحرية ذات قيمة عسكرية واضحة، عند باب المندب لترقب من خلالها التحركات العربية، ولترصد كذلك أي عمليات هجوم منتظرة.

ولقد لعبت إسرائيل على الإمبراطور هيلا سيلاسي إمبراطور الحبشة في ذلك الوقت لعبة الأصل العرقي المشترك بالرغم أن الإمبراطور أرثوذكسي يرتبط روحياً بالكنيسة المصرية، فإنه كان يتباهى بعلاقته القديمة بالتاريخ اليهودي والأصول اليهودية، الشيء الذي سهل لإسرائيل كثيراً من الأمور مقابل أن تمده هي بالأسلحة والمدربين وبالتعاون الاقتصادي المتزايد، وتساعده في إخماد ثورة إريتريا وساحل الصومال الغربي(٣٧).

العلاقات الإسرائيلية السياسية والإستراتيجية مع دول القرن الإفريقي وتأثيرها على أمن حوض البحر الأحمر :-

مرت العلاقات الإفريقية الإسرائيلية بتقلبات عديدة، لكن إسرائيل منذ أن أسست قد حاولت ألا تدع متغيرات الأحداث تؤثر على تلك العلاقات. حيث أنه فى نهاية عام ١٩٦٧م بات لإسرائيل مع ٣٢ دولة إفريقية علاقات دبلوماسية، إذ اعترفت رسميًا بها وتبادلت الزيارات الرسمية معها. وبحلول عام ١٩٧٣م، كادت إسرائيل أن تفقد ما قد بنته مع تلك الدول عندما دعمت الدول الأفريقية العالم العربي ودعت إلى

حظر اقتصادي على إسرائيل. ومع توقيع إتفاقية كامب ديفيد تطورت العلاقات الإفريقية الإسرائيلية وبحلول عام ١٩٨٩م كانت إسرائيل قد استعادت علاقاتها المقطوعة مع٨ دول أفريقية. ولقد استمرت إسرائيل في جهودها حتى أصبح لها علاقات دبلوماسية مع ٤٢ دولة إفريقية بحلول عام ١٩٩٩م.

بيد أن إسرائيل أولت اهتمامًا خاصًا لتقوية علاقاتها الثنائية والأمنية مع دول شرق أفريقيا وبالأخص إثيوبيا وإريتريا لتنفيذ إستراتيجيتها التي تقتضي تهديد الأمن القومي العربي عامة والأمن القومي المصري خاصة، وضرب المصالح العربية في البحر الأحمر وإضعاف نفوذها[٣٨] وفيما يلى أبرز تلك العلاقات :

ـ العلاقات الإسرائيلية الإريترية :

تعد إريتريا جزء لا يتجزأ من أمن البحر الأحمر، إذ يمتد الجزء الشمالي الشرقي منها على ساحل البحر الأحمر مباشرة في مواجهة سواحل السعودية واليمن. لذا عملت إسرائيل على توطيد علاقاتها مع إريتريا لما يتمتع به موقعها من أهمية بالغة. حيث أقامت عددًا من القواعد العسكرية فيها، منها القواعد التي أنشأتها في «رواجيات» و«مكهلاوي» على حدود السودان، والقواعد الجوية في جزر حالب وفاطمة عند مضيق باب المندب، ونشرها لقواتها البحرية في جزيرة دهلك وميناء مصوع الإريتري، كما عمدت إلى الاستفادة من الجزر الإريترية التي يبلغ عددها أكثر من ٣٦٠ جزيرة على امتداد ساحلها على البحر الأحمر، وتمتعت بوجود قوي فيها عبر وحداتها الأمنية وشبكات التجسس[٣٩]. وقد مكنها ذلك من إغلاق مضيق باب المندب الذي يعد منفذًا حيويًا لتحركاتها تجاه أسيا وإفريقيا[٤٠]. ، وظلت إسرائيل محتفظة بعلاقات طيبة مع إريتريا نتيجة محاربتها لأي توجه إريتري نحو الهوية العربية وعملها على احتواء التوجهات السياسية التحررية من قبل المجتمع الاريتري وخصوصًا من يمثلون الجانب العربي الإسلامي.

ـ العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية :

تمثل إثيوبيا خصوصًا ودول حوض النيل عمومًا تهديدًا لأمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل وبالتحديد مصر والسودان، لذا دأبت إسرائيل على استغلال

موقع إثيوبيا المطلة على الساحل الشرقي الإفريقي[٤١] ، من خلال قيامها بإيجاد قنوات تبادل معلوماتي مع الأجهزة الإستخباراتية الإثيوبية وتوجيهها نحو حركات التحرر الإفريقية والعربية. كما عملت على استغلالها في مساعدة الولايات المتحدة في التغلغل في القارة الأفريقية وذلك بتنفيذ المخططات الأمريكية في المنطقة بالوكالة عن الولايات المتحدة.

فقد عملت إسرائيل على تنسيق الاستراتيجيات الثنائية مع إثيوبيا لتسهيل التعامل مع أيّ صراع قد يحدث بين دول المنبع والمصب حول مياه النيل. وفي مقابل تلك التنسيقات، ساعدت إسرائيل إثيوبيا في إنشاء العديد من السدود على مجرى نهر النيل [٤٢] ، ما ساعد إسرائيل في ذلك قلة الخبرة الفنية لدى إثيوبيا وضعف اقتصادها وحاجة إثيوبيا للمساعدات الاقتصادية التي تمنحها لها إسرائيل منذ التسعينات في نواحي عديدة زراعية وصحية وتنموية وفنية.

ـ العلاقات الاسرائيلية مع جنوب السودان :

وقد بدأت الاتصالات الإسرائيلية بالجنوبيين من القنصلية الإسرائيلية في أديس أبابا، ووقع الاختيار على قبيلة الدينكا أقوى قبائل المنطقة، لتكون الباب الذي تتسلل منه إسرائيل إلى الجنوب، وتتغلغل في شرايينه [٤٣]. كما أُبرِم عدد من الاتفاقيات بين إسرائيل والحركة الشعبية لتحرير السودان لتزويد جيش الحركة بالخبراء العسكريين الذين توافدوا على جنوب السودان منذ عام ١٩٨٩م. وقد مرت العلاقات الإسرائيلية الجنوبية بعدة مراحل تاريخية، أهمها:

تقديم المساعدات الإنسانية، كالأدوية والمواد الغذائية والأطباء والدعم الإغاثي

استثمار التباين القبلي بين الجنوبيين أنفسهم، وتعميق هوة الصراع مع الشماليين

تدفق صفقات الأسلحة الإسرائيلية على جنوب السودان، واتساع نطاق تدريب المليشيات الجنوبية في أوغندا وإثيوبيا وكينيا

استئناف دعم التمرد المسلح، وتزويد الحركات الانفصالية الجنوبية بأسلحة متقدمة، وتدريب العشرات من طياريها على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز

الحكومية في الجنوب، وتوفير صور عن مواقع القوات الحكومية التقطتها أقمارها الصناعية

إيفاد بعض الخبراء الإسرائيليين لوضع الخطط والقتال إلى جانب الانفصاليين، ومشاركة بعضهم في العمليات التي أدت إلى احتلال بعض مدن الجنوب السوداني. ومن ثَمّ فقد بدا طبيعيًّا ألا تخفي الحركة الشعبية في جنوب السودان حجم وطبيعة العلاقات الأمنية والعسكرية التي تربطها بإسرائيل.

وسارعت إسرائيل عقب إعلان استقلال جنوب السودان إلى الاعتراف بدولتها، ففي تصريح أدلى به رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مستهل جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، قال:" لقد نشأت أمس دولة جديدة، وهي دولة جنوب السودان، وها أنا ذا أعلن هنا اعتراف إسرائيل بجنوب السودان. إننا نتمنى لها النجاح، علمًا بأنها دولة تناشد السلام، وسيسرّنا التعاون معها، لضمان تطويرها وازدهارها [٤٤].

انعكاس سياسات التغلغل الإسرائيلي في القرن الإفريقي على أمن وسلامة البحر الأحمر :

بالرغم من كم الصراعات التي تحدق بالبحر الأحمر وتحيط به من كل اتجاه، إلا أنه لا يزال يحتفظ بمكانته الإستراتيجية، وقد فقهت إسرائيل بالخطورة والأهمية في الوقت ذاته التي يمثلها البحر الأحمر بالنسبة لأمنه القومي، لذا اتجهت إلى اختراق الدول الإفريقية الواقعة عليه وسعت إلى التغلغل فيها حتى أصبح ذلك التغلغل يتعدى أبعاده الاقتصادية والسياسية إلى الجوانب الأمنية والإستراتيجية[٤٥]. الأمر الذي ينعكس سلبًا على الدول العربية الواقعة على البحر الأحمر ويهدد أمنها القومي. ويتضح ملامح ذلك التغلغل من خلال:

ــ خلق إسرائيل لكوادر عسكرية إفريقية تدين بولائها لها وتعمل في الوقت ذاته على تقليص وتحجيم النشاط العربي في ظل مناخ يعمل على تشتيت الجهود العربية في مواجهة التحديات في الشرق الأوسط من خلال إثارة قضايا أمنية كدعمها لحركات التمرد في جنوب السودان، وقد استغلت إسرائيل في سبيل تحقيق أهدافها في فرض الهيمنة على المنطقة العربية، القناعة الإفريقية بالتقدم العلمي والعسكري

والتكنولوجي الإسرائيلي والحصول على تسهيلات عسكرية في دول شرق إفريقيا عبر بثها لقوات بحرية وجوية وقواعد للتجسس ومحطات إنذار خاصة بها هناك.

ـــ سعيها لتدويل الأزمات الإفريقية بدعمها وتوظيفها لحركات التمرد في الدول الإفريقية من أجل استنزاف مواردها وخيراتها وتأجيج الدول الإفريقية الحليفة ضد المناوئة لها، كما فعلت في السودان عندما دعمت حركات التمرد في جنوبه وشجعتها على الاستقلال، إضافة إلى عزفها على وتر القرصنة في خليج عدن وشواطئ الصومال بهدف تدويل الأزمة من أجل إقامة تحالف دولي إسرائيلي في تلك المناطق للسيطرة عليها. إذ يعتبر خليج عدن المطل على أجزاء من الصومال من أهم الطرق لتجارة الدول العربية، وبالأخص مصر والسعودية وبسيطرتها على تلك المناطق تتمكن من تهديد الأمن القومي المصري والسعودي على السواء.

ولم تكتفي إسرائيل بالتغلغل العسكري فقط، بل سعت للتغلغل في قطاعات الاقتصاد والرياضة والسياحة علاوة على سلاح الدعم المادي من معونات وقروض في سبيل تعميق علاقاتها بالقارة الإفريقية حتى لا تدع للدول العربية فرصة لاختراق تلك العلاقات أو مواجهتها.

ـ مسارات تهديد الأمن العربى فى البحر الأحمر :-

تعد بيئة البحر الأحمر هي الأخطر، من حيث التهديدات الأمنية، وطبيعتها وتأثيراتها بشكل عام، ومستوى تداعياتها على دول القرن الإفريقي والخليج العربي معاً. فالحروب الأهلية والصراعات العنيفة على السلطة، وانهيار مشروع الدولة الوطنية، والكوارث الطبيعية، والتنافس الدولي على الثروة والنفوذ، كل ذلك أسهم في صياغة وتشكيل هذا الإقليم المضطرب والممتد ليشمل ست دول عربية على شاطئ البحر الأحمر تبلغ ٢١٠٠ كيلو متراً، ويضم ٣٧٩ جزيرة، وتمر به ١٦ ألف سفينة سنويا. وبطبيعة الحال، وبعد المفهوم الجيواستراتيجي لهذه المنطقة هو الأقرب لفهم وتحليل التفاعلات الراهنة، حيث يشمل الدول التي تقع على شواطئ البحر الأحمر ودول القرن الإفريقي، والتي تتحكم في المدخل الجنوبي لهذا البحر، وعلى رأسها الصومال واليمن، وكذلك الدول المنتجة للبترول في الخليج العربي، فضلاً عن الصين

ذات النفوذ القوي في هذه المنطقة، علاوة على الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، بل وكل الدول التي تمر تجارتها وبترولها عبر البحر الأحمر، ويملك بعضها قواعد عسكرية في جيبوتي، وهي بذلك ترتبط سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بالمنطقة.

الدور المنتظر من الدول العربية المطلة على البحر الحمر :

ــ يصعب الحديث عن أمن البحر الأحمر منفصلاً عن أمن الخليج العربي ومنطقة القرن الإفريقي، وعن التنافس الدولي في المحيط الهندي، فهذه المناطق كلها مرتبطة كل الارتباط من الناحية الجيوسياسية، ومن الناحية الاقتصادية، فضلاً عن الارتباط السياسي بين الدول المطلة على البحر الحمر في إطار الوطن العربي والأمة الإسلامية، هذا الإطار الذي تنتمي إليه الدول العربية، وبالأخص دول المنطقة العربية، يتأثر أمنها القومي بدرجة أو بأخرى بالتهديدات والتنافسات التي تشهدها الساحة على الخليج العربي أو في المحيط الهندي، بل إن التوجهات الجيوسياسية للدول الكبرى لا ترى في المنطقة الواقعة بين الخليج العربي والبحر الحمر، والتي يحدها البحر المتوسط من الشمال، والمحيط الهندي من الجنوب، لا ترى فيها سوى جزءاً من منطقة واحدة يجري التنافس الدولي للدول الكبرى حولها، الأمر الذي أثار استقطاب الدول الكبرى وإسرائيل لدول هذه المنطقة، مما أدى إلى وجود القوات الأجنبية من ناحية، وإلى حدوث بعض النزاعات الخطيرة، وإلى وجود علامات تشير إلى احتمال قيام نزاعات أخرى في المنطقة.

ــ إن تبني المملكة العربية السعودية، ومصر واليمن على وجه الخصوص، لفكرة أن تكون منطقة البحر الأحمر منطقة أمن وسلام، يجعل إسهامهم في أي عمل عسكري في البحر الأحمر أمراً وارداً، خاصة وأنها ترى أن خطر التدخل الأجنبي هو الخطر الذي يحتل الأولوية الأولى في ظل عدم استقرار منطقة القرن الإفريقي وخاصة الصومال.

الرؤيـة والمستقبل للأمـن القـومي العربـي فـي ظـل التـدافع الـدولي نحـو "القـرن الإفريقي":

يتوقع السياسيون المتابعون للشأن الإفريقي أن تشـهد العلاقـات الإفريقيـة العربيـة تنامياً في شتى المجالات التجارية والاقتصادية والسياسية من أوسع الأبواب، خاصـة بعد الربيـع العربـي ، فـي الوقـت الـذي تحولـت فيـه غالبيـة الـبلاد الإفريقيـة للمسـار الديمقراطي في العقود الأخيرة.

ولتدعيم الأمن القومي العربـي فإنـه يتطلـب الاعتمـاد علـى عـدد مـن الركـائز الواقعيـة والموضـوعية مـن بينهـا: إعـادة التفكيـر مجـدداً فـي الأمـن القـومي العربـي ومجالـه الحيـوي كنقطـة انطـلاق للعمـل علـى بنـاء علاقـات تعـاون إسـتراتيجي سياسـي واقتصـادي وأمنـي ومـائي مـع هـذه المنطقـة بمـا يصـبُّ فـي مصـلحة الأمـة العربيـة ، ومعالجة آثار الفترة الماضية بالاستفادة المأمولـة من الثورات العربيـة، والتـي سيكون لها انعكاس على السياسة الخارجية العربية، لوضع حد لسياسة تهميش العرب فـي هذه المنطقة من أطراف إقليمية ودولية على حد سواء.

ومن هنا نوضح أن الرؤية المستقبلية هي مسؤولية تقع على عاتق هذه الـدول لتـوفير الأمـن والأمـان لهـذا الممـر، ممـثلا فـي المجـالات السياسـية والاقتصـادية والعسكرية والأمنية والثقافية والبيئية، وبات على دول حوض البحر الأحمر ضـرورة مراعـاة الجوانـب الاقتصـادية والاستثمارية لمجابهـة الهيمنـة والسيطرة الدوليـة بكـل جوانبها على دول أفريقيا المطلة علـى البحـر الأحمـر ودول القرن الأفريقي لمجابهتها بتوفير أعماق إستراتيجية لها في أفريقيا، وبالتالي في البحر الأحمر .

الخاتمة:

تسـعى إسـرائيل" إلـى تنفيـذ غاياتهـا وأهـدافها القوميـة مـن خـلال سياسـة ذات مستويين؛ مستوى أعلـى تطلـق عليـه الخطـة الكبـرى، ترسم إستراتيجية تنفيذ الغايـات والأهداف العليا بعيدة المدى التي تسعي إسرائيل لتحقيقها طبقاً لمراحـل زمنيـة محـددة، ومسـتوى أدنـى يعـالج مـا تطلـق عليـه مشـاكل الأمـن، وبـالرغم مـن كـون التواجـد الإسرائيلي في إفريقيا يمثل حقيقة واقعة، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في تزايد تغلغل

إسرائيل مع إمكانية استغلالها لهذا التغلغل في المسّ بالأمن القومي العربي والإفريقي، وهو ما يشكل تهديداً واضحاً ومباشراً للمصالح العربية و الإفريقية وهو ما يتطلب من القادة العرب العمل على تدعيم العلاقات مع الدول الإفريقية عامة لاسيما دول القرن الإفريقى وذلك بخطوات قوية وواضحة، وكذا من خلال التعامل بشيء من الواقعية مع الوجود الإسرائيلي في القارة، فضلاً عن الاتجاه للتعاون العربي الإفريقي من خلال انتقاء المجالات التي لم تدخلها إسرائيل كالصناعات الحرفية، والتحرك الموازي باتجاه المنافسة في المجالات التي تباشرها إسرائيل على أرض الواقع، مع رصد ومتابعة تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مختلف المجالات، وعلى الدول العربية أن تسعى إلى إقامة شراكة حقيقية في إطار منظومة تحقق المنفعة المتبادلة، وتقوم على مبدأ تبادل المصالح وليس فقط اختزال العلاقات في مسألة الدعم والمساعدات المالية، كما أنه لا يجب إهمال وسائل وأدوات القوة الناعمة، ويجب الاستفادة من التراث النضالي الذي جمع القادة العرب والأفارقة في مسيرة التحرر من الاستعمار.

قائمة المراجع:

١. قائد محمد العنسي، :**الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي**، الخرطوم، مكتبة الشريف الأكاديمية، ٢٠٠٠ م، ص١٢
٢. عمر المشري محمد :**بلاد القرن الأفريقي نصوص ووثائق**، طرابلس، شعبة الإعلام والتثقيف والتعبئة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ م، – .ص٢١-٢٢
٣. نضال عبد العزيز محمد نور حقار: **أثر الصراع في منطقة القرن الإفريقي على الأمن القومي العربي**: مجلة الراصد – مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية – السودان، ديسمبر،٢٠١٢.
٤. نائل عيسى جودة شقلية, **"السياسة الخارجية "الإسرائيلية" تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي**: ١٩٩١-٢٠١١" , رسالة ماجستير (غزة : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر, ٢٠١٣) ، ص ١٢٣ – ١٢٤.
٥. جهاد عمبر الخطيب: **مشروع الأخدود الأفريقي العظيم**.. دراسة في الاختراق الثقافي الإسرائيلي للقارة الأفريقية، مركز البديل للدراسات للتخطيط والدراسات الإستراتيجية ،٢٩ أكتوبر٢٠١٧، https://elbadil-pss.org/2017/10/29/
٦. نائل عيسى جودة شقلية, **"مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٨.
٧. نائل عيسى جودة شقلية, مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.
٨. نائل عيسى جودة شقلية, نفس المصدر ص ١٣٢.
٩. عزو محمد عبد القادر ناجي، **عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي** (الجزء الثالث)، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ٢١ أغسطس،٢٠٠٨، http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=144482&ac=2
١٠. صلاح الدين حافظ :**صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي**، الكويت، د.د.ن .يناير ١٩٨٢م، ص٧٦
١١. أكاديمية ناصر العسكري: مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، **العلاقات الإسرائيلية الإفريقية**، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية
١٢. خالد عز الرجال: **العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي المصري**، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، الدورة (٤٤)، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة ٢٠١٥م

١٣. أحمد أبو الخير ، أول **قاعدة عسكرية سعودية بالخارج في جيبوتي**.. نواة حماية باب المندب؟، في الخليج أو لاين بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٢م في: http://klj.onl/KRj3K
١٤. حمدي عبد الرحمن: **الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا**، الإمارات، أبو ظبي: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥م ص٣٣.
١٥. صلاح الدين حافظ: **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٤٩)، يناير ١٩٨٢
١٦. نضال عبد العزيز محمد نور حقار: **أثر الصراع في منطقة القرن الإفريقي على الأمن القومي العربي**، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، السودان، ديسمبر ٢٠١٢
١٧. نضال عبد العزيز محمد نور حقار: **مصدر سبق ذكرهن** ص ٦٢
١٨. نائل عيسى جودة شقلية, **"السياسة الخارجية "الإسرائيلية" تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي**: ١٩٩١-٢٠١١" , رسالة ماجستير (غزة : كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر, ٢٠١٣) ، ص ص ٨٠ – ١٢٤.
١٩. صلاح الدين حافظ: **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٣
٢٠. صلاح الدين حافظ: **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٣
٢١. محمد العراف (مترجم) في إبراهام روتام، **"عقيدة عسكرية لمفهوم متجدد للأمن القومي، إستراتيجية شاملة لإسرائيل"**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، العدد (٨٤١)، ٢٠٠١ ، ص ٦٩
٢٢. حمدي عبد الرحمن، **الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا**، منتدى العلاقات العربية والدولية،دبي ، ص ٢٨
٢٣. إبراهيم نصر الدين، الاختراق الصهيوني لإسرائيل، في الموسوعة الأفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الخامس، ١٩٩٧، ص٦.
٢٤. تميم هاني خلاف، **"العلاقات الأفروإسرائيلية بين الأهداف والمصالح"**، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٤)، ٢٠٠١، ص ٢٠٠
٢٥. حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧

٢٦. بوفراش يعقوب، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول القارة الإفريقية** ، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧
٢٧. حلمي شعراوي، **أفريقيا من قرن إلى قرن**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠، ص١٤٨
٢٨. عبد الناصر سرور، **"السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة"**، في مجلة جامعة الخليل للبحوث، (القدس: جامعة الخليل للبحوث، المجلد ٥، العدد (٢)، ٢٠١٠ ، ص ١٦٢
٢٩. حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦
٣٠. إبراهيم نصر الدين: **"دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية"**، مصر، القاهرة: مكتبة مدبولي ٢٠١١م, ص٧٢
٣١. حمدي عبد الرحمن: (٢٠١٥)، مرجع سابق، ص١٨٢
32. Stratfor, Eritrea: **Another Venue for the Iranian-Israeli Rivalry**, December 21, 2012
٣٣. صفا شاكر إبراهيم محمد: **"الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية"** ١٩٩٠
٣٤. نضال عبد العزيز محمد نور حقار: **أثر الصراع في منطقة القرن الإفريقي على الأمن القومي العربي**، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، السودان، ديسمبر ٢٠١٢
٣٥. نائل عيسى جودة شقلية, **"السياسة الخارجية "الإسرائيلية" تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي**: ١٩٩١-٢٠١١" , رسالة ماجستير (غزة : كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر, ٢٠١٣) ، ص ص ٨٠ – ١٢٤.
٣٦. نضال عبد العزيز محمد نور حقار: **أثر الصراع في منطقة القرن الإفريقي على الأمن القومي العربي**، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، السودان، ٢٠١٢، ص ٦٢
٣٧. محمد فؤاد رشوان: التنافس على بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي، وتأثيره على الأمن القومي المصري والإثيوبي، معهد البحوث الإفريقية، القاهرة، ٢٠١٨
٣٨. أريج جمال محمد أحمد، **توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية** تجاه القارة الإفريقية "النموذج الأثيوبي"، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٦

٣٩. أحمد محمود: **تطور العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية**، دراسات وبحوث، قراءات إفريقية العدد ٤٨، ٢٠١٨
٤٠. جولة نتنياهو الأفريقية: https://www.eremnews.com/news/world/520232
٤١. إحسان مرتضى، **الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا**.، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٣٨ - تشرين الأول ٢٠٠١، متاحة على: https://goo.gl/5ZwYri
٤٢. إبراهيم الجبين ، **أمن البحر الأحمر الملف الشائك الذي تتسابق عليه الأمم** ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦/٤/٣، متاح على: http://rawabetcenter.com/archives/24017
٤٣. إبراهيم يوسف عودة: **الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي-الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٤، ص٧٨
٤٤. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلي" **إسرائيل تعلن اعترافها بدولة جنوب السودان واستعدادها للتعاون معها**"، ٢٠١١/٧/١٠ على الرابط :http://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/AnnouncementsAndStatements/2011/Pages/israel-recognizes-south-soudan-10072011.aspx
٤٥. سند وليد، **سياسة التغلغل الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي**، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة السياسية والدولية، متاح على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=113768